بحث

اندماج اللاجئين السوريين في مجتمعات اللجوء بين القبول والرفض

مركز بحوث للدراسات
2015

مركز بحوث للدراسات
Bhooth Centre for Studies

البحث الفائز بالمركز الثالث في مسابقة الابداع البحثي

عن مسابقة الإبداع البحثي

من الاهداف الرئيسية لمركز بحوث للدراسات، دعم البحث العلمي، وتشجيع المواهب البحثية، ولخدمة هذا الهدف يقوم المركز بالعديد من الأنشطة، ومن أهمها مسابقة الأبحاث التي اعتمد المركز تنظيمها بشكل دوري لاكتشاف ودعم المواهب البحثية. واعتمد المركز أن يكون لكل دورة من المسابقة اسمها الذي يرتبط بشكل وثيق مع المعيار الأساسي الذي تهدف المسابقة للتركيز عليه في المسابقة.

وفي هذه الدورة، **وهي الدورة الاولى للمسابقة**، كان التركيز على الإبداع البحثي، فسميت مسابقة الإبداع البحثي، وكانت موجهة للمواهب من الباحثات، وحددت مواضيعها في أربعة مجالات: واقع ومستقبل الثورة السورية، والعمل النسائي، واللاجئون السوريون، والتطرف الإسلامي.

تكمن أهمية المسابقة في عدة أمور، فهي بشكل أساسي تسهم في إيجاد حراك ثقافي وبحثي بين الباحثات، كما أنها تعطي فرصة للمرأة لتبدع في مجال في غاية الأهمية والخطورة لمستقبل الأمة. وتسلط الضوء على مواضيع بحثيه لها خصوصية وأهمية مرحلية، وأيضا على مواضيع تحتاج إلى شجاعة بحثية مثل موضوع التطرف الإسلامي .

وتعتبر مسابقة الإبداع البحثي تجربة غنية في كل مراحلها لكل من المتسابقات ولجنة التحكيم والمركز. ففي تقييم المسابقة كان رأي أغلب المشاركات والقائمين على المسابقة بأن المسابقة حققت أهدافها إلى حد كبير، وأنها ناجحة بدرجة جيدة. وتشكل خطوة واعدة للدورات القادمة إن شاء الله .

ولا ننسى أن نؤكد **أن أهم منجز ات المسابقة هي الأبحاث الفائزة**، فقد أثمرت جهود المتسابقات بعد أشهر من العمل البحثي الدؤوب وبنصائح لجنة التحكيم التي ناقشت الأبحاث وساهمت في تطوير الأبحاث في ضوء ملاحظاتها .

نتمنى أن تكون هذه الأبحاث الفائزة محط اهتمام القراء وأن تشكل إضافة بحثية في مجالها.

ولكم جزيل الشكر
مركز بحوث للدراسات

الفهرس

عن مسابقة الإبداع البحثي..... ٢
ملخص البحث..... ٥
الفئة المستهدفة..... ٧
مفردات البحث الأساسية..... ٧
تمهيد..... ٨
الاندماج الاجتماعي والتكيف البيئي..... ٩
متطلبات اندماج اللاجئ مع البيئة الجديدة..... ١٠
* إقناع اللاجئ بضرورة هذا الاندماج..... ١١
الإحصائيات الأخيرة للاجئين السوريين..... ١٢
معوقات الاندماج الاجتماعي للاجئ السوري..... ١٣
١- دور الحكومات في تهيئة المجتمع لاستقبال اللاجئين السوريين..... ١٥
ما يجب تجنبه بخصوص عملية اللجوء والاندماج..... ١٧
تجارب الاندماج تاريخيا..... ١٨
السؤال الذي يسعى الباحث للإجابة عنه في البحث..... ٢١
نتائج الدراسة..... ٢٢
العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين..... ٢٣
النتائج..... ٢٨
التوصيات..... ٢٨
الخلاصة..... ٢٩
المصادر والمراجع..... ٢٩

ملخص البحث

أعد هذا البحث في محاولة لإثراء الوثائق العلمية الإنسانية والتي يكاد يختفي الحديث فيها عن اللاجئين السوريين منذ بداية الأحداث السورية في ١٨ آذار عام ٢٠١١، وربما كان مرد ذلك إلى تخوف الكثيرين من الإدلاء بشهاداتهم ونقل الأحداث وتنقلهم في دول اللجوء وصعوبة إيجادهم من قبل الباحثين والمؤرخين، الأمر الذي أدى إلى ندرة الكتابات عن رحلات اللجوء ومحاولات الاندماج بين اللاجئين مع المجتمعات الأخرى سواء كانت غربية أم عربية، ولذا يرجى أن يكون هذا البحث واحدا من المراجع التي يمكن أن يحظى بها مجال البحث العلمي في موضوع اللجوء السوري وحيثيات اندماج اللاجئين مع المجتمعات المضيفة

إن تسليط الضوء على موضوع الاندماج الاجتماعي والتكيف البيئي الجديد للاجئين يبدو من الضرورة بمكان بعد تأخر عودة السوريين إلى بلادهم وامتداد أعوام الأزمة السورية وتوجه الآلاف إلى التقدم بطلبات اللجوء إلى الدول الأوروبية، هربا من واقع مجتمعي وإنساني قاس، يمد بأصابع الاتهام إلى اللاجئين أنفسهم كلما اندلعت أو ظهرت بوادر أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية في البلد المضيف

والحديث عن الظواهر الاجتماعية يغلفه نوع من الحساسية؛ وذلك لتناوله أطرافا متعددة قد تكون متصادمة في كثير من النواحي، كما أن البحث في هذا المجال يتطلب الاطلاع على الكثير من الدراسات الميدانية وغيرها، والتي من شأنها في الوقت ذاته أن تساعد الحكومات على وضع سياساتها وتطويرها بما يعالج هذه الظواهر، وكنتيجة لذلك فإن خبرة الدولة مع تقادم هكذا تقييمات تسمح لها فيما بعد بالتعامل مع الظاهرة الاجتماعية بمرونة إذا ما اعترضتها مستقبلا في ظل اندلاع الحروب والأزمات والقفزات السياسية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط

تسعى الباحثة إلى إبراز المعوقات و التسهيلات الاجتماعية التي أثرت ولا زالت تؤثر في عملية اندماج اللاجئين السوريين في الدول المضيفة لهم متناولة الأردن وتركيا مثالا، ومعرجة على دور الإعلام في عملية الاندماج من عدمه، ومتطلبات هذا التكيف الجديد على الرغم من كل القواسم المشتركة بين الشعبين السوري والأردني، ومع اختلاف العادات والتقاليد بين المجتمعين السوري والتركي، وإذ تدخل الثورة السورية عامها الخامس تزداد يوما بعد يوم الدعوات إلى توطين اللاجئين تارة و إيجاد حل يخرج سوريا من أزمتها ويعيد اللاجئين إلى وطنهم تارة أخرى

وتتناول الباحثة بداية مفهوم الاندماج الاجتماعي والمؤثرات التي تلعب دورا في عملية دمج المجتمعات المختلفة، ثم تتطرق قليلا إلى الإحصائيات التي سجلت أخيرا حتى نهاية عام ٢٠١٤ لأعداد اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا، وذلك تزامنا مع ازدياد التعقيد في الملف السوري والذي تسبب كنتيجة طبيعية بزيادة أعداد اللاجئين العابرين بطرق رسمية وغير رسمية إلى الدول المجاورة، كما يوضح البحث المعوقات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة لعملية الاندماج هذه، ومقاربا إياها

بالتجربة اليمنية التي تنصب عملية الاندماج فيها إبان الحروب الأهلية على الجانب الداخلي ا لمحلي فقط، وبيان صعوبة ذلك الاندماج بعكس اللجوء السوري الذي يتطلب خلق جو اجتماعي مناسب لدمج مجتمعين مختلفين أو متشابهين في كثير من النواحي مع بعضهما

وعن تجارب الاندماج الناجحة تتناول الباحثة بعضا من جوانب التجربة التركية التي نجحت في احتواء اللاجئين اقتصاديا على الأقل، على الرغم من الخلافات السياسية الواضحة وموقف تركيا المناهض لنظام الأسد في سوريا من جهة، واختلاف العادات والتقاليد وحتى طقوس الدين من جهة أخرى، إلا أن تركيا لم تسيس ملف اللاجئين كما حصل في لبنان من اعتداءات قوات الأمن اللبنانية وحزب الله على مخيمات اللاجئين في عرسال الحدودية أواخر عام ٢٠١٤ إبان اختطاف عدد من العسكريين اللبنانيين في سوريا

تاليا، يشار في مضمون البحث إلى دور الحكومات في تسهيل أو تعقيد عملية الاندماج الاجتماعي بما في ذلك تبني ملف اللاجئين السوريين رسميا من قبل الحكومات المضيفة، ثم العروج بشكل مكثف إلى مفهوم الإعلام المجتمعي ودوره في إدارة الأزمات الاجتماعية والتخفيف من حدة التوتر الذي يمكن أن يترافق مع اندلاع هكذا أزمات، فضلاعن تأجيج الإعلام الرسمي وغير الرسمي لمشاعر الرأي العام والتحكم بمشاعر الشارع العربي وانفعالاته تجاه قضية أو ظاهرة معينة، وهذا كله يصب في مصالح اللاعبين الأساسيين في المنطقة، ومن ثم استخدام ملف اللاجئين كأوراق ضغط سياسية على أطراف أخرى متشابكة

بعد استعراض هذه الجوانب وتأثير ذلك على اندماج اللاجئ السوري أو عدمه مع نظيره الأردني أو التركي ، فإن نتائج البحث ظهرت جلية في الأدبيات السابقة التي كتبت في مجال الهجرات وحركات النزوح وأيضا في المقابلات التي أجرتها الباحثة مع عدد من أساتذة الإعلام وعلم الاجتماع والصحة العامة والقانون والعلوم السياسية المرتبطة بالظواهر الاجتماعية المفاجئة ومنها اللجوء السوري

الفئة المستهدفة

لمن سيقدم هذا البحث

إلى الجهات والمؤسسات المدنية العاملة في المجال المجتمعي والمهتمة بتطوير البيئة الاجتماعية في العالم العربي، كجزء أساسي في الارتقاء بالمجتمع ومحاولة احتواء المكون العربي عموما في بوتقة شرق أوسطية واحدة، وللعاملين والباحثين في المجال الإنساني المرتبط بالأزمات والظواهر الاجتماعية، وأصحاب العمل الإعلامي للتعرف على مدى ارتباط الإعلام ودوره الواسع في التوجيه الجيد وبث خطاب الإيجابية في الشارع المستقبل

مفردات البحث الأساسية

اللاجئ، الاندماج الاجتماعي، البيئة الاجتماعية، الإعلام المجتمعي، القانون

اللاجئ : هو الهارب من بلده إلى بلد آخر فرارا من اضطهاد سياسي أو إنساني، وتجنبا لانتهاك حقوقه و اعتقاله عدوانا نتيجة أزمة سياسية أو حرب، واللاجئ السوري هنا من فقد بيته أو نجا بنفسه من تداعيات الأزمة المندلعة عام ٢٠١١

الاندماج الاجتماعي: تقوية الروابط والوصائل بين شرائح الأفراد المختلفة، وتعزيز القيم الإيجابية في المجموعات كعدم التمييز والتسامح والمشاركة، واندماج اللاجئ السوري بغيره يعني خلق نوع من التواصل والتقبل له في المجتمعات المضيفة بما يحقق له التمتع بحقوقه الإنسانية

البيئة الاجتماعية : هي مجموع العوامل الاجتماعية والبيولوجية التي يعيش في محيطها اللاجئ، ويتنقل بين أفرادها محاولا خلق التعايش اللازم لاستمرارية الحياة

الإعلام المجتمعي: الوسيلة المهتمة بشؤون الأفراد والجماعات والموجهة للرأي العام نحو تبني آراء معينة، وهو أداة رئيسية في إظهار اللجوء السوري على أنه نتيجة أزمة سياسية وليس موضع إسقاط للمشكلات، وأن اللاجئين ليسوا " دخلاء " وإنما ضحايا أزمة

القانون : المعايير والنقاط التي وضعت لحل مشكلات اللجوء السوري، وكيفية تعامل حكومات الدول المضيفة مع هذه الأزمة، بما يكفل الحماية القانونية للاجئ

تمهيد

تندلع الأحداث وترافقها بعد ذلك الظواهر الاجتماعية التي تطفو على السطح شيئا فشيئا، وتبرز مع هذه الظاهرة قصور أو عدم قصور الدول في إدارة الأزمات المولدة للظواهر، ولا شك بأن العامل السياسي يليه الاقتصادي هو المتحكم الرئيس في نجاح أو فشل إدارة الأزمة الاجتماعية التي تمنى بها الدول، فالظاهرة الاجتماعية ليست منعزلة أو منفردة، ولا تبرز بمعزل عن الظواهر الأخرى، بل مترابطة ومتشابكة معها، تؤثر وتتأثر

ومع اندلاع الأحداث في سوريا بدأت الأنظار تتجه إلى هذه الأزمة الإنسانية وخاصة في الدول المجاورة و التي شهدت تدفقا كبيرا للاجئين، ومع ازدياد أعدادهم في الأردن ولبنان وتركيا تحديدا؛ فإن الحكومات بدأت تتوجه نحو المنظمات الدولية والمؤتمرات المعنية بأوضاع اللاجئين الإنسانية والاقتصادية، معلنة أنها غير قادرة على تلبية احتياجاتهم المختلفة، ولم يكن الحديث عن الاندماج ممكنا إلا بعد مرور ثلاث سنوات من الأزمة السورية، حيث بدأت المجتمعات المضيفة تهيء نفسها لموجات توطين جديدة كما حدث في التجربة السورية عام ١٩٨٢ والتجربة العراقية عام ٢٠٠٣ واللبنانية عام ٢٠٠٦، وقبل ذلك التجربة الفلسطينية عام ١٩٤٨ وإن اختلفت الحيثيات والمسببات

وحينما كانت الأزمة السورية مؤثرة بشكل كبير على الدول المجاورة، فإن عملية الاندماج المصاحبة لها جاءت متأثرة بعدة عوامل منها الاقتصادي و الاجتماعي كما سلف، لكن عاملا آخرا وهو السياسي متمثلا في التجارب التاريخية والحسابات السياسية يبقى متداخلا مع هذه العملية، فلبنان عانى سياسيا من التدخل السوري في حكم البلاد، فامتلأت القلوب بالضغينة لنظام الأسد الأب والابن ، وأسقطت هذه الكراهية على مجتمع اللجوء، على الرغم من عملية احتواء يمكن وصفها نسبيا بالناجحة في سوريا للنازح اللبناني بعيد حرب الـ٢٠٠٦، والحال ذاته في لجوء العراقيين إبان اجتياح القوات الأمريكية لبغداد عام ٢٠٠٣

أما الأردن فقد تلقى هذه الموجة في وقت عانت فيه الدولة من وضع اقتصادي سيء جعل استقبال اللاجئين حملا ثقيلا بحسب ما يرى مراقبون على كاهل الحكومة ومؤسسات الدولة باختلافها، على الرغم من كافة أشكال الدعم الذي تلقاه الأردن لمساعدته في سد احتياجات اللاجئين، إذن؛ فالعامل الاقتصادي هنا كان مؤثرا كبيرا في عملية الاندماج الاجتماعي الذي بدا غائبا تماما في كثير من فترات اللجوء خاصة في السنتين الأولى والثانية، وما رافق ذلك من احتقان شعبي في الدول المضيفة، وتوجه الرأي العام للشعب المضيف بأن اللاجئ أخذ حق المواطن الأصلي في كثير من المجالات، ما جعل عملية احتواء اللاجئين أبطأ بكثير مقارنة بموجات اللجوء القديمة، والتي ظهرت فيها الروابط الاجتماعية أكثر صلابة

في تركيا يبدو الحال مغايرا حيث الوضع الاقتصادي أفضل، كما أن سياسة الحكومة التركية في إدارة ملف اللاجئين جعل عملية التعايش بين الطرفين أسهل ولم يكن يلفها على الأقل خطاب

كراهية شعبي على غرار ما حصل ضمنيا في الأردن وعلنيا في لبنان، وهذا يصب كما يرى عدد من علماء الاجتماع في الوضع الاقتصادي الجيد لتركيا وبالتالي تقديم خدمات أفضل للاجئين

وعلى الصعيد نفسه ورغم نجاح تركيا في هذا المجال فلا مانع من القول إن ظاهرة اللجوء المفاجئ جعلت الاندماج محاط بالكثير من التعقيدات غير الاقتصادية، فاختلاف اللغة والتركيبة الاجتماعية والطقوس الدينية مثلا هي عوامل ساهمت في عزلة فئات كبيرة من اللاجئين، لكن الطابع العام كان اندماجهم مع الأتراك خاصة في المناطق الجنوبية مثل غازي عنتاب والريحانية الحدوديتين والتي يتحدث غالبية سكانهما اللغة العربية، وربما لأن التجربة التركية في استقبال اللاجئين عموما لم تكن ذات خبرة واضحة ولم تتعامل مع هجرة الكثيرين إليها على أنها ظواهر اجتماعية تتطلب سياسات معينة وإدارة دقيقة ومتابعة حثيثة لحين انتهاء الأزمة، كل ذلك سهل عملية الاحتواء الشعبي التركي للاجئين كنوع من الفضول لخوض تجربة استقبال شريحة جديدة، فضلا عن أن الحكومة التركية بدءا من سياسة رجب طيب أردوغان في منصبه كرئيس للوزراء وحتى توليه رئاسة تركيا بعد عبدالله غل، أثبتت أن وضع اللاجئين كان أفضل من الدول الأخرى، اقتصاديا على الأقل

الاندماج الاجتماعي والتكيف البيئي

قد يكون الاندماج أو عدمه ظاهرة اجتماعية وليس مجرد قضية عابرة، وهذا يعني أنها نتائج تأثير شخص أو أشخاص آخرين، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين الناس، وعلى جميع المواقف الاجتماعية المصاحبة (جبارة،٢٠٠١،٦٧)

والظواهر الاجتماعية تقسم إلى قسمين؛ **الأول**، تلك التي تتعلق بالمجتمع والجماعات، أي العناصر التي يتكون منها المجتمع، كالوحدات الاجتماعية والفرق الدينية والأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجماعات البيولوجية والجغرافية والاجتماعية، **أما الثاني**، فتلك التي تتعلق بالنشاط والعمليات والوظائف التي تمارسها الوحدات الاجتماعية، والتي يمكن تسمية هذه الأنشطة بالتصرفات أو السلوكيات الجمعية (الدليمي،٢٠٠٢،٢٣)

مفهوم التكيف والاندماج الاجتماعي

لغويا: التكيف يعني التآلف والتقارب وهي كلمة نقيض التنافر أو التصادم، وهي قدرة الفرد على التوافق النفسي الذي يحقق تماسك شخصيته و وحدتها و تقبل الفرد لذاته و تقبل الآخرين له بحيث يترتب على هذا كله شعوره بالسعادة و الراحة النفسية، أما الاندماج فيمكن تعريفه بأنه مجموعة من الاستجابات وردود الأفعال التي يعدل بها الفرد سلوكه وتكوينه النفسي أو بيئته الخارجية لكي يحدث الانسجام المطلوب بحيث يشبع حاجاته ويلبي متطلبات بيئته الاجتماعية و الطبيعية(ويتس،٢٠١٣)

اصطلاحا : يعرف الاندماج الاجتماعي بوصفه عملية اجتماعية وظيفتها تقليل أو تجنب الصراع، أو هي عملية تلاؤم اجتماعي تؤدي إلى وقف الصراع بين الجماعات، عن طريق التدعيم المؤقت أو الدائم للتفاعل السلمي، وقد فرق علماء الاجتماع بين التأقلم والاندماج، حيث أن التأقلم يستخدم ليدل على تلاؤم السلوك الإنساني مع ظروف البيئة الطبيعية، أما الاندماج فيرتبط بظروف البيئة الاجتماعية، وبالتالي يعرف الاندماج الاجتماعي بأنه عبارة عن التفاعل الذي يستهدف التوفيق بين الأفراد والجماعات، بحيث يتفهم كل طرف من الأطراف أفكار ومشاعر واتجاهات الطرف الآخر، ليحدث بينهما تقارب يؤدي إلى تحقيق مصلحة مشتركة، ويتحقق الاندماج في كل مجالات الحياة(ويتس، ٢٠١٣)

وفي هذا الصدد فإن اندماج اللاجئ السوري مع مجتمعه الجديد في بلد آخر يعني وجود قواسم مشتركة وعوامل متشابهة وعادات متماثلة بين اللاجئ والطرف المقابل تجعله يخلق تآلفا معينا يدفع الطرف الآخر إلى التقرب ومحاولة التعرف ومن ثم التوافق مع اللاجئ، ما يجعل التعايش البيئي بين الطرفين متكاملا

متطلبات اندماج اللاجئ مع البيئة الجديدة

لظاهرة الاندماج شروط أساسية لابد من تحقيقها وتوفرها للوصول إلى بيئة اجتماعية صحية، واللاجئ السوري في الأردن أو تركيا يجب أن يحظى بهذه الأساسيات على أرض الواقع بغالبيتها إن لم تتوافر جميعها حتى يستطيع تكوين حياة اجتماعية شبيهة بتلك التي حظي بها في بلده

قد تعتمد هذه المتطلبات في نجاح تطبيقها قبل كل شيء على شخصية اللاجئ نفسه ومهارته في إدارة ذاته وقوة إرادته التي تمكنه من العيش في البيئة الجديدة إلى حين انتهاء الأزمة أو في حال طالت مدة إقامته في البلد المضيف، فكلما زادت مرونة الشخص زادت قدرته على التكيف مع البيئة ومتغيراتها وظروفها الجديدة (ويتس،٢٠١٣)

أولى هذه المتطلبات تكمن في إشباع الحاجات الذاتية بطريقة لا تتعارض مع إشباع حاجات الآخرين، فالفرد إذا لم يستطع إشباع حاجاته الأساسية يشعر بالتوتر الذي يزداد كلما ازدادت مدة حرمانه من الإشباع، ويجب أ ن يتحلى المهاجر أو اللاجئ بالصمود أمام الشدائد، فالتكيف النفسي سبب رئيسي في الاندماج الاجتماعي فيما بعد وهذا يعني أن يكون اللاجئ مرتاحا نفسيا في الأوقات العادية، ويستطيع مواجهة الأزمات وحل المشكلات بطريقة ترضاها نفسه ويقرها مجتمعه، أما الشخص غير المتوافق نفسيا فإنه قد يكون في الأوقات العادية غير مرتاح نفسيا (يشعر بالقلق الشديد أو الاكتئاب) (ويتس،٢٠١٣)

* إقناع اللاجئ بضرورة هذا الاندماج

بحسب ما وثق أ نور الدين بن بلقاسم فإن شروط إدماج اللاجئين في المجتمعات الجديدة تتضمن إعطاء الفرد دورا في الحياة الاجتماعية، بحيث يجعل له ذلك مكانة تشعره بأنه فاعل في بناء المجتمع وبقائه، لأن الإنسان بطبعه عدائي للمنظومة التي ليس له حظ فيها (بن بلقاسم،٩، ٢٠١٤)، وهذا هو أول شرط يدفع اللاجئ إلى الاطمئنان بأن مكانه محفوظ أينما حل وارتحل، وهذه المسؤولية تقع على عاتق المنظمات المدنية بعد الحكومية والمعنية بالأعمال التنموية المهتمة بتطوير الفرد، ومن ثم إشراكه في الإنتاج بمختلف المجالات

السلام الاجتماعي

لإقناع اللاجئ بضرورة الاندماج لا بد من توفير السلام الاجتماعي، وهذا يعني خلق حلقات الوصل بين جميع فئات ومكونات المجتمع الواحد، الأسرة نفسها وأفراد البلد المضيف والحكومة، وهذا يرتبط بتطبيق المنظومة القانونية على جميع المقيمين على أرض الدولة، ما يخلق ارتياح لدى اللاجئ بأنه محمي ومسؤول قانونيا لا يتعدى على حقوق أحد ولا يهضم أحد حقه

أما الشرط المكمل لما سبق فهو إقرار إعلام واعٍ ذو خطاب بعيد عن تغذية الضغينة في نفوس المواطنين الأصليين، بل يكون له الدور الفاعل في جذب الاطراف المندمجة

* أبعاد الاندماج الاجتماعي للاجئين

لكل ظاهرة اجتماعية أبعادها السلبية والإيجابية على حد سواء، وهذه الأبعاد تؤثر بشكل مباشر على اللاجئ السوري أولا ومن ثم البيئة المحيطة

تحدثت الكثير من الدراسات الغربية عن ضرورة التركيز على الآثار والأبعاد الاجتماعية والتي تظهر غالبا بعد مضي فترات طويلة من موجات النزوح السورية إلى الدول التي استقبلتهم (آرثر، ٢٠١٤)، وتكمن هذه الأهلية بالدرجة القصوى في إمكانية تقييم سياسة الدولة ومنهجيتها في معالجة هكذا أزمات وتراكم الخبرات التي تساهم لاحقا في حل أزمات مشابهة

وحين كانت موجة اللجوء للسوريين كثيفة ومتسارعة، شكل ذلك تحديا للحكومتين التركية والأردنية، الفارق الوحيد بين الحكومتين أن الأخيرة اعتادت على هكذا موجات – كاللبنانية والعراقية وحتى الليبية بغرض العلاج والسورية أيضا في عام ١٩٨٠- بينما لم تحظى تركيا بهذه التجربة بشكل واضح، ومع ذلك لاقت نجاحها في إدارة الملف السوري بعكس الحكومة الأردنية، وسيتم توضيح ذلك لاحقا

وعلى الصعيد المحلي أدى هذا اللجوء غير المنظم إلى إرباك وصدمة في آن واحد للمجتمعات المستقبلة ، مما انعكس بشكل مباشر وغير من النمط والسلوك التقليدي لهذه المجتمعات، والمقصود هنا المجتمعات المحلية التي لم تكن قد استعدت سيكولوجيا لاحتواء هذا التدفق، خصوصا أنها لم تكن تلتقط أنفاسها من تدفقات اللجوء السابقة خصوصا الأزمة العراقية، فارتبكت ولم تستطع

تنظيم ذاتها بشروطها الذاتية فخضعت لفوضى الاستقبال وانتهجت بعض الأسر أنماطا محددة من أشكال الدفاع الذاتي عن مستقراتها السلوكية، أي التقوقع والانعزال التام عن الأزمة (الارتداد إلى الداخل)، وأخرى اندمجت دونما تحصين مع عملية الاندماج(العطي،٢٠١٤)، ويمكن فرض هذه النظرية على الجانب اللبناني أكثر من الجانبين التركي او الأردني

تؤكد هذا الأمر النائبة في البرلمان الأردني ردينة العطي حيث تشير إلى أن تراكم وتكرار الأخطاء في التعامل مع الأزمات الإقليمية وعدم الاستعداد المسبق لتداعياتها وضع الوعي الاجتماعي الأردني بين تناقضين؛ الأول هو أن طبيعة هذا الوعي الذي انغمس بالهم القومي وإغاثة المستجير وكرم الضيافة والعادات والتقاليد والتي ميزت هذا الوعي على مدار التاريخ، وانعكاس الظواهر السلبية للأزمات الإقليمية وأبعادها الاجتماعية على المجتمع الأردني من جهة أخرى هذا التناقض بدأ ينحو منحا سلبيا؛ أي أن الوعي المجتمعي بدأ يأخذ وضعا غاية في الخطورة كالسؤال المطروح (إلى متى سنبقى ذائبين في البعد القومي وإلى متى سنبقى الوعاء الذي يجب عليه احتواء كل أزمات الإقليم)، وهنا مكمن الخطورة لأن ذلك يرسخ مفهوم (الخلاص الفردي) وهذا بالتأكيد يضعف الدور الإقليمي للدولة الأردنية (العطي،٢٠١٤)

الإحصائيات الأخيرة للاجئين السوريين

أعداد اللاجئين السوريين في الأردن

في نهاية عام ٢٠١٤ بلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن ١٤٠٠مليون لاجئ بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وقد أصدرت المفوضية تقريرها الأخير الذي يوضح توزيع اللاجئين السوريين جغرافيا على محافظات المملكة الأردنية، ففي عمان (١٧٢٧٩١)، المفرق (١٥٩٥١٩)، اربد (١٤٤٢١٤)، الزرقاء (٦٧٢٦٢)، البلقاء (٢٠٢١٢)، جرش (١١١٠٩)، مادبا (١١٠٣٣)، عجلون (٩٦٧١)، الكرك (٩٥٤٩)، معان (٧١٨٩)، البادية ومناطق اخرى (٢٤١٢) العقبة (٣٠٧٣)، الطفيلة (٢٤٠٧) (unhcr،٢٠١٤)

وإذا ما أردنا الربط بين عملية الاندماج وتوزيع اللاجئين هذا، فإن أقرب تفسير يمكن وضعه أن سكان الجنوب السوري كدرعا لجأوا إلى المناطق المشابهة لحياتهم الاجتماعية كالمفرق والرمثا، وكذلك الحال في سوريي حمص، أما اللاجئين من دمشق فتدفقوا بشكل واضح إلى العاصمة الأردنية عمان كأقرب تشابه لحياتهم السابقة، لذا فمن الواضح أن اللاجئ بطبيعة الحال يبحث عن التوافق والتماثل والتمسك بتفاصيل حياته السابقة ما استطاع

أعداد اللاجئين السوريين في تركيا

تستضيف تركيا ما عدده ١٦٠٠ مليون لاجئ سوري بنهاية عام ٢٠١٤ (يغينسو، ٢٠١٥)، توزيع اللاجئين الجغرافي لم يكن على نحو مشابه لتوزيعه في الأردن، فمن الملاحظ أن لاجئي حلب مثلا

قصدوا مدينة غازي عنتاب لقربها على الحدود السورية، أما اللاجئين من إدلب فقصدوا مدينة هاتاي – الريحانية للسبب نفسه

معوقات الاندماج الاجتماعي للاجئ السوري

١- المعوق الاجتماعي

يندرج تحت هذا البند أولا إقامة اللاجئ في المخيمات وعدم السماح له بالخروج والإقامة في المدن إلا بشروط كفالة وضمانات وما إلى ذلك، وهذا الأمر موجود في التجربتين الأردنية والتركية، أما اللاجئ المقيم في المدن والقرى فالاختلاط بالمجتمع المحيط متاح له بشكل أفضل، وخياراته في انتقاء علاقاته أوسع، وقد تكون الأردن في هذا المجال أفضل من تركيا حيث تتشابه العادات والتقاليد ونظام المعيشة مع سوريا، أما في تركيا فاختلاف اللغة قبل كل شيء يصعب من عملية التواصل بين الطرفين خاصة في العاصمة اسطنبول وأنقرة التي ينتشر فيها اللاجئون السوريون

٢- المعوق الاقتصادي

مجموع المساعدات التي كانت تقدمها الجمعيات الخيرية المحلية منها والإقليمية والمتخصصة الدولية تأثرت بشكل مباشر بوجود اللجوء السوري مما انعكس بشكل مباشر على نسبة المساعدات التي كانت تقدم للأسر الأردنية الفقيرة، ولتدارك ذلك الوضع فقد اشترطت الحكومة الأردنية بالاتفاق مع المؤسسات الخيرية الدولية تخصيص ٢٠% من حجم المساعدات الخاصة باللاجئين السوريين للأسر الأردنية الفقيرة (العطي،٢٠١٤)

هذا الجانب الاقتصادي وضع الشريحة الأكثر تعاطفا مع اللاجئين السوريين وهم الفقراء بمواجهة مباشرة مع اللاجئين مما رفع مستوى الحساسية والتوجس بدرجة تصل لحد الرفض للجوء السوري الذي ينعكس بتبعياته على مصالحها المباشرة، فإذا ما نظرنا للصورة بدقة نجد أن التعاطف والتسامح وكرم الضيافة التي راكمتها العادات والتقاليد والدين والحس القومي على مر السنين قد تعرضت لانتكاسة مفاجئة وفي فترة زمنية قياسية، ولنا أن نتخيل مدى التغيير الذي حصل على مفهوم الوعي الجماعي لشريحة واسعة من المجتمع الأردني والذي هو على تماس مباشر مع موجات اللجوء (العطي،٢٠١٤)

أما في تركيا فلا يزال هناك دفع إيجابي باتجاه تطوير القدرات الاقتصادية التركية، تحسبا لاستمرار الحرب في سوريا، وعدم الاعتماد على المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية والمنظمات الدولية (دانيال، ٢٠١٤)، وهذا الدفع هو سياسة اقتصادية واضحة للحكومة التركية التي صنفت كواحدة من أكبر ٢٠ قوة اقتصادية عالمية، وبالتالي؛ فاللاجئ السوري لم يتعد على حقوق المواطن التركي أو يقتص جزءا منها، وإنما كانت السياسة الاقتصادية تقتضي بدعم اللاجئ السوري من خلال مشاريع خاصة دون المساس بحق المواطن التركي

إذن، يمكن أن يكون اللجوء السوري تجاوز مفهوم اللجوء إلى الهجرة، نتيجة توفير الإقامة والعمل في المجالات التي لا يشغلها الأتراك، والنهضة التي تشهدها البلاد بعد إعادة الإعمار، كل هذه كانت عوامل ساعدت الأتراك على تقبل اللاجئين وحالت دون أن تغدو حالة اللجوء السوري مشكلة تطفو على السطح(صلال،٢٠١٤)

٣- المعوق القانوني

الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا

عندما دخل السوريون تركيا للمرة الأولى في ٢٠١١، اعتبروا «ضيوفا»، وكان هذا التصنيف القانوني قد جرى استخدامه من قبل للتعامل مع اللاجئين الأكراد الذين فروا من تركيا إلى شمال العراق أواخر القرن الماضي، وبهذا التصنيف اعتقدت الحكومة التركية أنها لن تصبح مضطرة إلى تطبيق المعايير الدولية لحماية اللاجئين وفقا لتعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي يوفر الأساس القانوني لبقاء اللاجئين في البلاد ويضمن ألا يجبروا على العودة إلى بلدانهم، ولكن الحكومة التركية اضطرت في نوفمبر(تشرين الثاني) ٢٠١١ إلى تغيير مسارها ومنحت وضع الحماية المؤقتة للاجئين السوريين (سالوجا وكيرسي،٢٠١٤)

وفي أبريل (نيسان) ٢٠١٣، اتخذت أنقرة خطوة إضافية ومررت قانونا جديدا شاملا للهجرة يضع نظاما قانونيا جديدا لحماية ومساعدة راغبي اللجوء في تركيا ففي السابق، تعاملت الحكومة مع راغبي اللجوء دون أي ضمانات أو إجراءات قانونية موضوعية مثل الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ووفقا للقانون، سوف تتعامل مؤسسة حكومية جديدة هي المديرية العامة لإدارة الهجرة مع اللاجئين السوريين وتشرف على تنفيذ هذه القواعد القانونية الجديدة وكان القانون، الذي كانت الحكومة تدرسه قبل اندلاع الأزمة السورية من خلال مشاورات مستمرة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني، قد حظي بتأييد تلك المنظمات باعتباره نموذجا لكيفية حماية حقوق اللاجئين (سالوجا وكيرسي،٢٠١٤)

لكن الحماية المؤقتة وكذلك القانون الجديد للجوء ما زالا يتركان العديد من السوريين في وضع مزر حيث لا يطبق القانون على نحو عادل، كما لا يجد اللاجئون الموارد إذا ما رفضت الدولة منحهم وضع الحماية المؤقتة ولا تعالج الإصلاحات القانونية الوضع غير القانوني للاجئين بالمدن التركية والتي لا نعلم احتياجاتهم الحقيقية بدءا من الغذاء وصولا إلى الملجأ والتعليم والأهم من ذلك، فإن وضع الحماية المؤقتة لا يسمح للسوريين بالعمل بسهولة في تركيا فوفقا لمسح أجرته الحكومة مؤخرا للسوريين الذين يعيشون خارج معسكرات اللاجئين فإن نحو ٧٧ في المائة من المجيبين على المسح يبحثون عن وظيفة ويجري استغلال حاجة السوريين إلى العمل في استغلالهم كقوى عاملة رخيصة وهو ما اتضح من الانخفاض المستمر لأجور العمال في صناعات مثل البناء والنسيج والصناعات

الثقيلة والزراعة وفي كيليس، انخفضت المعدلات اليومية لهذا النوع من العمالة مما يقدر بنحو ٦٠ ليرة تركية (نحو ٢٨ دولارا) قبل وصول هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين إلى ٢٠ ليرة (نحو ٩ دولارات) في أواخر العام الماضي وقد أوصت الغرفة التجارية لغازي عنتاب بأن يمنح السوريون تصاريح عمل رسمية قصيرة المدى بالإضافة إلى التدريب المهني واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وتضمن اقتراح الغرفة التجارية تخصيص كوتة للاجئين السوريين في كافة المشروعات المحلية وإنشاء مناطق صناعية على مقربة من الحدود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكنها تشغيل اللاجئين السوريين وإنتاج البضائع التي يمكن بيعها في سوريا، لكن هذا الطرح ما زال في مراحله الأولى (سالوجا، وكيرسي،٢٠١٤)

الوضع القانوني للاجئين السوريين في الأردن

كنتيجة طبيعية لعدم تبني ملف اللاجئين السوريين رسميا من قبل الحكومة الأردنية فإن الكثير من التجاوزات القانونية سجلت، وعانى القطاع العمالي من ضغط على الوظائف، فالحكومة الأردنية لم تعلن عن الوظائف المتاحة للسوريين إلا بعد سنتين تقريبا من الأزمة

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ومقره جامعة اليرموك الأردنية كشف في دراسة رسمية ان اللاجئين استحوذوا على حوالي ٣٨ الف فرصة عمل منذ آذار ٢٠١١ وبما يشكل ٤٠ بالمئة من فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا للعمالة الاردنية في محافظة المفرق

وبينت الدراسة أن عدد المؤسسات التي أغلقت منذ بداية الازمة السورية ٣٠ مؤسسة كانت تشغل السوريين دون تصاريح وهذا مخالف للتعليمات وخاصة ان العمالة السورية حلت محل العمالة الاردنية مما دفع الحكومة الى اتخاذ قرار لتصويب هذه العمالة، وأن عدد السوريين الذين تم ضبطهم ٥٥٠٠ سوري مخالفين لقانون العمل وتم اعادة البعض الى مخيم اللاجئين السوريين في الزعتري كون المهن التي يعمل بها السوريين متوفرة للعمالة الأردنية (فريحات، ٢٠١٥)

تجارب الاندماج للاجئ السوري

لا شك بأن موجات اللجوء إلى تركيا والأردن خلقت ضغطا سياسيا واقتصاديا وفي بعض الأحيان أمنيا على عاتق الحكومتين والمجتمعين، ورغم كل ما يتداول عن بعض الحالات الفردية هنا وهناك، تبقى الظاهرة العامة هي الاحتواء والتنظيم بشقيه الحكومي والمحلي تركيا بشكل خاص (صلال،٢٠١٤)، ولا شك أيضا وقبل إلقاء المسؤولية على المجتمع المحلي أنه يتوجب الإشارة إلى أن طرفان أساسيان يلعبان الدور الأكبر في عملية الاندماج هذه وهما الحكومة والإعلام

١- دور الحكومات في تهيئة المجتمع لاستقبال اللاجئين السوريين

الحكومة التركية

تقرير أعدته جامعة "حاجبتة " التركية حول الصورة التقليدية عن اللاجئين السوريين في تركيا، أوضح كيف أوصت الحكومة الشعب التركي بالاستعداد نفسيا على الأقل وتقبل احتمال أن

غالبية اللاجئين السوريين سيبقون في تركيا ولن يعودوا إلى بلادهم، وتنسجم هذه التوصية مع تصريحات لنائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورطولمش المسؤول عن ملف اللاجئين السوريين، حين قال: « على الأغلب علينا أن نعتاد على أن نعيش معا في تركيا» (الشريف، ٢٠١٤)

هذه التصريحات من المسؤولين الأتراك تظهر تملما خطاب الإيجابية الذي يبثه الحكومة التركية، أما عمليا فمن الجيد ذكر حادثة التفجيرات التي وقعت في الريحانية التركية والتي استهدفت ساحة عامة تجمع الأتراك والسوريين على حد سواء، وحين شعرت الحكومة ببوادر احتقان ضد اللاجئين، زار رجب طيب أردوغان المنطقة وكان حينذاك رئيسا للوزراء وعمل على تهدئة الأوضاع رافضا إلقاء اللوم على اللاجئ السوري، في وقت ارتفعت فيه الأعلام التركية فوق منازل الأتراك كإعلان منهم أن لا دخل لهم بقضية الشعب السوري وأزمته مع نظام بشار الأسد

ويشبه التقرير الآنف الذكر تجربة اللجوء السوري بتجربة تهجير الأكراد من جنوب شرقي تركيا خلال تسعينات القرن الماضي إلى إسطنبول ومحافظات الغرب، التي أصبح بعدها عدد الأكراد المقيمين في إسطنبول أكبر من عددهم في ديار بكر في الجنوب الشرقي، ولم يعد مطروحا عودتهم إلى مدنهم الأصلية ولو حتى مع القوانين المحفزة لذلك (الشريف، ٢٠١٤)

وأفادت الدارسة أنه "مع الأخذ في الاعتبار أن ١٣ في المئة من اللاجئين السوريين يقيمون في المخيمات، فإن البقية انتقلت للإقامة في المدن وأسست لنفسها وسطا تعيش فيه وعلاقات اقتصادية واجتماعية وأقبلت على تعلم اللغة التركية، وشجعهم على ذلك حسن الاستقبال الشعبي وعدم ظهور موجة رفض اجتماعية كبيرة ضدهم (الشريف، ٢٠١٤)

وفي ظل استمرار توافد اللاجئين على البلاد وعدم وجود أية إشارة على أن السوريين ربما يعودون طواعية إلى بلادهم في ظل الفوضى السائدة هناك، اضطرت تركيا إلى معالجة اوضاعهم داخل حدودها خاصة فيما يتعلق بأولئك الذين لم يسجلوا لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو الحكومة أو الذين لا يعيشون في مخيمات اللاجئين (سالوجا، وكيرسي،٢٠١٤)

ومن جهة أخرى، غير تدفق هذا العدد من اللاجئين المدنيين وجه العديد من الأحياء داخل تركيا؛ ففي مدينة الحدودية مع سوريا، تضاعف عدد السكان تقريبا، وفي حي أكساراي بإسطنبول ظهرت المخابز الجديدة والمحال ووكالات السفر والمطاعم التي يديرها السوريون والتي تصطف بالشارع الرئيس فيما يشبه نسخة مصغرة من مدينة حلب السورية، ويدرك العديد من السوريين أنهم سيظلون بتركيا على الأقل في المستقبل القريب ومن ثم فإنهم يرغبون في التكيف (وجدت إحصائية حكومية حديثة أن ٨٦ في المائة من اللاجئين خارج المخيمات يرغبون في تعلم اللغة التركية) وبالتالي، لم يعد السوريون مجرد لاجئين ينتظرون نهاية الحرب، ولكنهم مهاجرون مستعدون لتسطير فصل جديد في حياتهم (سالوجا، وكيرسي،٢٠١٤)

الحكومة الأردنية

كان من الضروري بمكان منذ اندلاع الأزمة أن تقوم الحكومات الأردنية المتعاقبة باستحداث خلايا إدارة أزمة مستدامة لا تقتصر أهدافها على التعامل مع السلبيات الاقتصادية فحسب، وإنما الانتقال إلى تطوير أدواتها لتطال البعد الاجتماعي والنفسي الذي يتعرض له المجتمع الأردني بكل تجاذباته من أدنى إلى أعلى وبالعكس (العطي، ٢٠١٤)

وإذا ما نظرنا إلى الجانب الآخر، فإن الدور الحكومي يتوجب أن يتمثل في الإعلان عن حجم العائدات الإيجابية التي انتفعت بها الدولة من موجة اللجوء السوري، فمثلاً أظهرت إحصائية مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية أن السوريين حصدوا المرتبة الثالثة في بيوعات عام ٢٠١٢ بشراء العقار والاراضي في الاردن بـ ١٩٦ مليون دينار، فيما حصدوا المرتبة الرابعة خلال الاشهر الـ ٧ الاولى من العام ٢٠١٣، بحجم مشتريات للعقار والاراضي بلغ ١٣٦ مليون دينار(فريحات، ٢٠١٥)، ما يعني أن هذا اللجوء لم يكن سلبياً كما هو مفهوم عند المجتمع المضيف، وبالتالي حين تضع الحكومات أمام شعوبها هذه الأرقام فإن النظرة العامة للاجئين ستتحول للنظرة الإيجابية

ما يجب تجنبه بخصوص عملية اللجوء والاندماج

إسقاط أزمات البلد المضيف على قضايا اللاجئين

الخداع والتضليل قد لا يأتي في نطاق سرد وقائع أو معطيات الحدث، ولكنه قد يتخلل التحليل والتعليق بحيث يجري أحياناً كثيرة إقناع نسبة كبيرة من المتلقين إما أنهم غير معنيين بالتنقيب والمتابعة أو أنهم غير قادرين عليها، مما يعني أن الرواية المقدمة هي الرواية الرئيسية، في حين أن الروايات الأخرى قد يجري تصنيفها في نطاق الروايات المعارضة أو المشككة أو الثانوية (أبو الحمام، ٢٠١١، ١٣٠)

على النقيض من الأسلوب الأول الذي ساد في الدول النامية، فإن أسلوب الإغراق بالمعلومات هي أسلوب آخر يتبعه النظام السياسي من خلال وسائل الإعلام الرسمية، ويقضي بتشتيت الجمهور وإرباكه من خلال دفق المعلومات والصور والبيانات، مما يفقد الجمهور القدرة على الاختيار والتمييز والثبات (أبو الحمام، ٢٠١١، ١٣١)

إسقاط المشكلات المحلية في الدولة المضيفة على اللاجئين يعد من أخطر الأسباب وأشدها فتكاً بمحاولة إدماج المجتمعين، فالمواطن الذي يعاني من مشكلات معيشية اقتصادية لن يكون راضياً باستقبال وتقبل طرف آخر يشاركه في معيشته، وربما لم يكن ذلك واضحاً في تركيا كما هو الحال في الأردن، حيث سادت النظرة العامة أن اللاجئ السوري شكل ضغطاً اقتصادياً وخدمياً على موارد الدولة، وهذا نتاج التضليل وعدم توضيح الحقائق من الحكومة بحسب ما يرى الكثير من المحللين

ففي المفرق الأردنية مثلاً، عقدت في السادس من كانون الثاني عام ٢٠١٤ مناظرة تحت عنوان " اللجوء السوري يهدد استقرار الاردن " شارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني في المدينة بين مؤيدٍ

لهذا العنوان ورافض له ، وكان العامل الاقتصادي الأكثر استحواذا على نقاشات الندوة، على الرغم من أن تقرير البنك الدولي الصادر عام ٢٠١٤ بين أن نسبة الانتعاش في الاقتصاد الاردني بلغ ٣١%، وبالتالي فإن هكذا ندوات تغذي الشعور السلبي تجاه اللاجئ السوري (عبد المجيد، ٢٠١٤)

تجارب الاندماج تاريخيا

التجربة اليمنية في الاندماج المحلي

عند الحديث عن تجارب الاندماج الاجتماعي ، يتبادر إلى الذهن تلقائيا وجود طرفين مختلفين يحاولان الاندماج مع بعضهما رغم معوقات كثيرة، إلا أن التاريخ القريب سجل لنا تجربة اندماج محلية هامة، تمثلت في القسمين الشمالي والجنوبي من اليمن إبان الحروب الاهلية في البلاد

إن أهم ما واجه الاندماج الاجتماعي المحلي في اليمن في المرحلة الراهنة وحتى سنوات مقبلة كما يرى عدد من الباحثين هو الفقر وهو الجانب الاقتصادي إضافة إلى غير ذلك من العوامل الاجتماعية، التي تؤجج المزيد من النزاعات وتضعف قدرة المجتمع على مقاومة الانقسام، كما أن الصراعات السياسية كانت تمثل عائقا أمام السلم المجتمعي والاستقرار، وكذلك عمليات التدخل الخارجي التي تجاوزت التدخل في شؤون الدولة العامة إلى العبث في العيش الاجتماعي المشترك، وهذا النوع من التعقيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يصب كله في بوتقة واحدة وهي تعزيز الانقسام المحلي مما يلغي عملية الاندماج بين أطياف المجتمع، وإذا كانت هذه الصعوبات موجودة على المستوى المحلي للدولة فمن الجدير بالذكر هنا إلى أن عملية دمج اللاجئين السوريين في بلاد استضافتهم ستكون اكثر تعقيدا إذا ما رافقتها كل هذه العوائق(المغلس،١٠٥،٢٠١٣)

في اليمن مثلا كان التفاوت الطبقي واحدا من أسباب تعميق الانقسام بين المواطنين، فقد شهدت الأشهر الأولى من الوحدة الشعبية بعيد الحروب حراكا اجتماعيا متبادلا بين المواطنين كان إيجابيا في ظاهره، لكنه كشف عن تفاوت اجتماعي عميق بسبب الفروق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمواطني الشطرين، فمواطن الجنوب لا سيما في المدن كان يعتمد بصورة أساسية على الدولة وما تقدمه من خدمات، وعلى العكس من ذلك أتاح الاقتصاد شبه الرأسمالي في الشمال نمو طبقة من التجار وأصحاب المشاريع، وإذا كان هذا جانب من التفاوت الاجتماعي الاقتصادي في اليمن " الدولة الواحدة " فكيف بدمج مجتمعين مختلفين في بلد واحد؟(المغلس،١١٤،٢٠١٣)

الإعلام المجتمعي ودوره في عملية الدمج الاجتماعي

تهتم الأمم المعاصرة بموضوع الإعلام كواحد من الأجهزة الهامة والخطيرة في عالم اليوم لما يقوم به من تأثير في كافة الأنماط المكونة للمجتمعات على مختلف مكوناتها، كما أن تأثير الإعلام الجماهيري بالذات بكل وسائله لا ينكر في أية نوعية من نوعيات المجتمع (جبارة، ٢٠٠١، ٧٧)، ومع اندلاع الازمات في منطقة الشرق الأوسط بات من الضروري ان يتخذ الإعلام مكانا فاعلا له، والقيام بدور الوسيط الإيجابي في تقريب وجهات النظر والتخفيف من أي احتقان قد يظهر

لا يستطيع الباحث الإعلامي العربي أن يعتمد على نتائج الأبحاث الميدانية ليبني أحكامه على الإعلام المجتمعي ، نظرالندرة – وربما انعدام- الأبحاث العلمية والميدانية، ولكن القراءة الواسعة في الإعلام العربي ونتائج الأبحاث المعاصرة تؤكدان عقم الإدارة التوجيهية للأزمات، ونظرالأنها تفرض على المرء-المواطن- موقفا سلبيا يشل فكره، ويرغمه على أن يكون مجرد متلق لما يقدم له بطريقة التلقين والتعليم والخطابة (خضور، ٩٩، ٦٦)

مفهوم الإعلام المجتمعي

كون العلاقة بين الإعلام وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي علاقة مترابطة، فإنه يمكن التوصل إلى تعريف مبسط وواضح للإعلام الاجتماعي بأنه الإعلام الذي يهتم بأخبار المجتمع والجماعات ويخاطب المجموعات بأسلوب جمعي للتعريف بأخبار الجماعة سواء كان مجتمعا صغيرا أو كبيرا أو كانت منظمة أو هيئة أو مؤسسة، بقصد التعليم والإرشاد والتوجيه والتأثير في السلوك الاجتماعي (الجبور، ٢٠١٠، ١٤)

يقوم الإعلام الاجتماعي بمخاطبة عقلية المجتمع وهو يعبر عن سياسة القيادة أو الدولة ويستخدم أسلوب التأثير الانفعالي وهو ينصب على دراسة اتصال الإنسان مع الجماعة وما يترتب على عملية الاتصال هذه من تأثيرات واستجابات و رود فعل وكذلك ما يرتبط بهذا الاتصال من ظروف زمانية ومكانية وكمية ونوعية وما إلى ذلك (الجبور،١٤، ٢٠١٠)

وحيث أن قضية اللجوء السوري أضحت القضية الإنسانية الأبرز في الشرق الأوسط، كان من الأهمية بمكان أن يبدا الإعلام المجتمعي في الأردن وتركيا بتسهيل عملية الاندماج بتوجيه الرأي العام إلى تعزيز مفهوم التشاركية الاجتماعية وتقديم المعلومات الدقيقة للشعوب المضيفة، دون التطرق إلى إثارة المشاعر السلبية أو إسقاط مشكلات الدولة على أزمة اللاجئين كما أنف ذكره

دور الإعلام المجتمعي في إدارة الأزمات الاجتماعية

لا شك أن المواطن الأردني أو التركي يتعرض لكم هائل من المعلومات من مصادر مختلفة ومتنوعة أغزر وأضخم من مقدرته على فهمه واستيعابه، في مراحل سابقة كان يعزى جهل المواطن أو تشوش ذهنه إلى قلة المعلومات، أما الآن فقد أصبح يعزى إلى كثرة المعلومات التي يتلقاها، لذلك غرق المواطن في سيل من المعلومات يجعله مطلعا على ما يحدث، ولكنه لا يفهم ولا يستوعب ولا يدرك بعمق وشمولية حقيقة ما يحدث(خضور،٩٩، ٦٨)، ومن هنا يبرز دور الإعلام المجتمعي في انتشال المواطن من هذا الغرق و رسم الصورة الإيجابية دون مبالغة، واحترام عقل المواطن المتلقي بما يضمن احتواء اللاجئ السوري وتقبله كمرحلة اولى لتاتي التشاركية بين الطرفين كمرحلة ثانية

من المعروف أن الأزمة التي يتوجب على الإعلام المجتمعي إدارتها هي مجموعة أحداث منعزلة تجري عملية تغطيتها إخباريا وتركيب معقد ومتشابك يضم جوانب وأبعادا متعددة، وهي لا تحدث في فراغ، بل هي بنت مجتمعها وعصرها ونتاج ظروفها، بمعنى أنها تحدث ضمن سياق معين(خضور، ٩٩،٦٧)، ولذلك توجب على السلطة الإعلامية وضع خريطة شاملة وكاملة تضم جميع وسائل

الاتصال الجماهيري (المطبوعة والمسموعة والمرئية)، كما تضم السبل والوسائل والإمكانات المتوفرة في مجالي الإعلام الفردي – الشفهي – المواجهي والإعلام المجتمعي(خضور،٦٣،٩٩)، وهي خطوة أولية لضمان الوصول إلى كافة شرائح المجتمع

عملية التأسيس الأولية هذه ليست عملية حصر وسائل الاتصال والمعلومات وحسب، بل تضم أيضا عملية الاستعداد اللغوي اللازم في توصيف وشرح هذه الظاهرة الاجتماعية كاللجوء السوري، فاللغة يجب أن تكون واضحة ومحايدة

وتشمل أيضا الحرص على مراقبة الجماهير المستهدفة وملاحظة وفهم التغيير الذي قد يحصل في أوساطها، فالمسألة المركزية هنا تتمثل في كيفية استقبال الجماهير المستهدفة للخطاب الإعلامي (خضور، ٧٣،٩٩)، كما أن الحرص على إنتاج خطاب إعلامي موجه للأطراف الخارجية مناسب لمواقف هذه الأطراف من الأزمة، وقادر على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الأطراف ومواكبة التبدلات التي قد تحصل في مواقف هذه الأطراف

وإذا ما فعل الإعلام المجتمعي دوره فلا بد من إجراء عملية تقييم للممارسة الإعلامية، تشمل (الأهداف والوسائل والأساليب واستخدام الإمكانيات)، وأن تطال مستويات متنوعة (مستوى تنفيذ الخطة والوصول إلى الجماهير، وتحقيق الأثر)، (خضور، ٩٩، ٧٣)، كل هذا إضافة إلى التركيز على متابعة التطورات اليومية يجب أن لا ينسى السلطة الإعلامية والصحفية أهمية إعداد الرأي العام لنتائج الأزمة

على الإعلام المجتمعي أن لا يتوقف فجأة عن الاهتمام بالأزمة، أو ترك الجمهور في فراغ قد تسعى لملئه مصادر أخرى، أما إن خفت أو انتهت الأزمة وربما استجدت أمور جديدة أو برزت قضايا هامة، فإن هذا الأمر يحتم تراجع موضوع الأزمة على سلم الأولويات (خضور، ٩٩، ٧٤)

تأجيج وسائل الإعلام الرأي العام المحلي والعربي ضد اللاجئين

قد يكون الإنسان بما يشكل من مجتمعات متباينة مدفوعا إلى استخدام الإعلام كوسيلة من وسائل الإشباع هو الهدف الاساسي من الإعلام، إلا أن وظائفه الرئيسية وما يؤديه الاتصال بصفة خاصة للمجتمعات الحديثة قد تلقى مزيدا من الضوء على هذا الهدف من كافة النواحي النفسية والاجتماعية والسياسية وغيرها (جبارة، ٢٠٠١، ٩٨)، ولذلك فإن التغطية الإعلامية التي نعتقد أن المواطن (وليس المتلقي أو المستقبل) العربي يريدها ويحتاجها هي التغطية الإعلامية التفاعلية للأزمة، ونحن شهود على أن حرمان المواطن العربي من هذه التغطية ترغم هذا المواطن إلى البحث عن مجراه التفاعلي وتحقيقه بنفسه، وذلك عبر الدخول في نظم إعلامية خارجية (خضور، ٩٩، ٦٧)

وإذا ما عدنا قليلا إلى الوراء، فبعد أحداث ١١/ ٢٠٠١/٩ في نيويورك وضرب أبراج التجارة العالمية فيها، أخذ الإعلام الاجتماعي الأمريكي يواسي أهالي الضحايا ويلملم فكر الناس لمواجهة هذه الأزمة وأخذ يشن حملات إعلامية عالمية موجهة للدول والشعوب بأن الإرهاب الأصولي وراء هذا العمليات وأنه لا بد من الانتقام واستمر مسلسل الحرب ليشمل أفغانستان والعراق وما زال الإعلام

الاجتماعي هناك يدافع عن هذه الحروب وهذه المغامرات (الجبور،١١٦، ٢٠١٠)، إذن: الإعلام المجتمعي أداة فاعلة في توجيه الرأي العام إما كما تريد السلطة السياسية أو يلتزم الحيادية

في العاصمة الأردنية عمان مثلا نشرت إحدى الصحف مقالا يتحدث عن اندماج اللاجئين السوريين تدريجيا في سوق العمل، وقالت إن معدل النشاط الاقتصادي للاجئين السوريين في الأردن بلغ ما نسبته ٤٨٥% مسجلا أعلى نسبة من الأردنيين الذين تبلغ نسبة مشاركتهم في هذا القطاع ٣٦٥% بحسب تقرير صادر من منظمة العمل الدولية ، ونشر هكذا تقرير إعلاميا يؤجج الشعور بالكراهية لدى المجتمع الأردني بأن اللاجئ استولى على حق من حقوقه، وبتراكم هكذا تقارير ومقالات والمبالغة في التركيز عليها يجعل الإعلام المجتمعي موصوما بلغة الكراهية بوضوح

تمتلك وسائل الإعلام بالتحالف مع القائمين على الإعلام ومنهم السياسيون خصوصا قدرة كبيرة على تزييف وعي الناس من خلال ما يمتلكه النظامين السياسي والإعلامي من قدرات تنظيمية هائلة قياسا إلى عموم الجماهير التي تتصف بانعدام التنظيم وضعف التماسك، وبسبب أن تزييف الوعي لا يتم بغير تواطؤ وتوافق بين النظامين السياسي والإعلامي (أبو الحمام، ٢٠١١، ١٢٦)

في النهاية، فإن من أهم العوامل التي ينبغي توفرها في الإعلام، عامل الصدق فإذا افتقر الإعلام للصدق أصبح تضليلا للجمهور أو مؤامرة ضده، فكون الإعلام يخاطب عقول الجماهير وعواطفهم السامية، فهو يرتقي بمستوى الرأي والاهتمام الثقافي عندما يرتكز على الصدق والصراحة، مستخدما أسلوب الشرح والتفسير الجدلي والمنطقي

السؤال الذي يسعى الباحث للإجابة عنه في البحث

كيف يبدو اندماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة لهم، وما دور الإعلام الاجتماعي في علاج هذه الأزمة؟

منهجية البحث

استندت الباحثة على الطريقة الكيفية للإجابة عن سؤال البحث كونه يتناول كيفية اندماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المستقبلة لهم إبان الأزمة السورية، و كيف تأثرت عملية الاندماج بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، واعتمدت منهجية البحث على المقابلات مع أساتذة علم اجتماع وقانون دولي وإعلام والصحة العامة للوقوف على أهم النقاط الواجب مناقشتها في حال الحديث عن الاندماج الاجتماعي والعوامل المرافقة، كما اختارت الباحثة منهجية المقابلات في محاولة لإثراء مجال البحوث العلمية بما يخص موضوع اندماج اللاجئين السوريين حيث هناك ندرة ملحوظة في الآراء المختصة حول هذا الموضوع والتي تقتصر على ورشات العمل والندوات والمؤتمرات

الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على العوامل المساعدة في عملية الاندماج ومن جهة أخرى المعوقات التي تثبط هذا الدمج، واستيضاح اللاعبين الأساسيين في هذه العملية التي تحتاج إلى تكافل كافة الأطراف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقبل ذلك كله الثقافية

نتائج الدراسة

الاندماج عملية تحتاج إلى وقت لأنها جاءت مفاجئة

قد يكون من المهم الآن تسليط الضوء على بعد هام من أبعاد الأزمة السورية على المجتمعين الأردني والتركي، وهو الآثار الاجتماعية، إذ أدى اللجوء المفاجئ وغير المنتظم للاجئين السوريين إلى العديد من التأثيرات على المجتمع المضيف والذي تعامل بعض أفراده مع الأزمة بوعي وبعضه الآخر دون تنظيم، في حين اتخذت الأغلبية قرار الابتعاد عنها وعدم التدخل، ما ترك المجال مفتوحا أمام التأثيرات الاجتماعية لأزمة اللاجئين لتأخذ أشكالا متعددة دونما انضباط أو حواجز أو احتياطات أو حتى إجراءات وقائية

فالأردن مثلا بدأ بمواجهة آثار الأزمة منذ عام ٢٠١١، ما جعله يواجه زيادة مضطردة في عدد السكان، فكان لابد من دراسة عميقة تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد الإنسانية منها والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وغير ذلك لتقديم فهم أفضل وأكثر موضوعية لأزمة اللاجئين السوريين، يسهم في تقديم حلول للدول المستضيفة، ويساعد على التقليل من التغيرات السلبية (النابلسي،٢٠١٤)

إذن، فسياسة النأي بالنفس كانت واحدة من المظاهر الاجتماعية التي لوحظت في المجتمعين الأردني والتركي على حد سواء، فالمواطن يبتعد عن الاختلاط باللاجئ نتيجة " الصدمة الاجتماعية " التي قابلها مع التدفق المفاجئ والمتسارع للاجئين، وبالتالي فإن جدارا اجتماعيا عازلا بين الطرفين يظل فترة من الزمن إلى حين تغير النمط الفكري لدى اللاجئ أو المجتمع المستقبل

عزلة اللاجئ السوري نفسه عن المجتمع المضيف تمنع الاندماج

كما يرى د محمد حباشنة فإن أحد عوامل انعزال اللاجئ عن محيطه هو المجتمع الجديد الذي يتعرض له، فهو يمتلك قضايا مركبة في ذهنه، ولديه مشاهد دموية غير اعتيادية ومشاهدات خارجة عن إطار التجربة الإنسانية، وبالتالي فإن هذا يدخله في ما يسمى اضطراب ما بعد الصدمة أو "قربة " ما بعد الصدمة، وهو قلق طويل المدى ومتعب، وإحدى علاماته تجنب الأماكن والشخوص والزمن المذكر بالحدث، ويترتب على هذا كله ما يسمى باضطراب التأقلم أو الاندماج، فاللاجئ يترك أهله وبيته وممتلكاته و وطنه والأهم من ذلك انه يترك هويته الوطنية، ويأتي إلى بلد وبيئة مختلفة نوعا ما ومصير مجهول غير محدد المعاني غالبا فيدخله كل هذا في حالة من عدم الاندماج والعزلة (الحباشنة، ٢٠١٢).

الإنسان عندما ينتقل من منزل لآخر في العاصمة عمان مثلا يمكن أن يدخل في اضطراب ما بعد التأقلم، فكيف باللاجئ الذي يترك وطنا بأكمله!، وهناك أيضا ما يسمى بسيكولوجية المجموعة أو الدخول على مجموعة غريبة، وفي هذه الحال فإن أول خطوة دفاع عند اللاجئ ستكون حالة قبول الآخرين له فهو يحتاج إلى ذلك، فيظن اللاجئ أن صمته وعدم انخراطه تجعل ود الآخرين له أكبر، فيميل إلى ما يسمى بالأدب الاجتماعي الزائد لأنه لا يريد أن يكون جزءا من مشكلة اجتماعية فيدخل مجموعة الانعزال عن المحيط (الحباشنة، ٢٠١٢)

العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين

١- تشابه العادات والتقاليد يساعد في عملية الاندماج

في الأردن

بين الهم المعيشي والواجب الإنساني تضيع العوامل المشتركة وتتلاشى في كثير من الأوقات، لتعيق عملية الاندماج، فالمواطن الأردني، لكن تشابه العادات والتقاليد بين الطرفين تبقى الداعم الرئيس لإعادة إنعاش العلاقات بين الطرفين، فأسلوب المعيشة وعلاقات النسب والمصاهرة بينهما كانت واضحة قبل اندلاع الأزمة السورية، لكن كما يرى د حباشنة هناك تقارب في العادات والتقاليد لكن لا يمكن الوصول إلى حالة التطابق دوما(حباشنة، ٢٠١٢)

في تركيا

على النقيض من الحال في الأردن فإن اللاجئ السوري في تركيا يبدو أكثر اختلافا عن المواطن التركي نظرا للاختلاف الواسع في العادات والتقاليد، وقبل كل شيء فاللغة تلعب الدور الأهم في هذا المجال، حيث يجد اللاجئ الصعوبة الأكبر في التواصل مع الطرف الآخر، والمتابع لسياسة الحكومة التركية، يلحظ اهتمام الأخيرة بتعليم اللاجئين اللغة التركية كخطوة أولى على طريق دمجهم في المجتمع، ويمكن القول إن السوريين بدأوا بنقل عاداتهم إلى مناطق لجؤهم خاصة في المدن الجنوبية في تركيا والتي تبدو أكثر قربا للاجئ

٢- الدعم النفسي للاجئين ودعم اللاجئ لنفسه

يركز علماء الاجتماع وعلم النفس على شخصية الإنسان كركن أساسي للانطلاق نحو معيشة أفضل وحياة تشاركية تفاعلية

في هذا العالم الخبير بالحروب والهجرات يجب أن تكون هناك فرق عمل وإغاثة وفرق تدخل سريع ودعم نفسي وهذا من أهم الأمور التي يحتاجها اللاجئون، وغير الموجودة غالبا لذلك لا يمر النازح بالأدوات العلاجية والتأهيلية الجيدة والسليمة التي توفرها الدول الغربية والمتقدمة للاجئين، أما دعم اللاجئ لنفسه بنفسه؛ فهناك شخصيات قادرة على التكيف أكثر من غيرها، وهناك شخصيات قادرة على الغفران والمقصود هنا غفران المرحلة وليس الشخوص، أي يغفر لنفسه أنه

مر بتلك الفترة فهي ليست ذنبه، فإذا تعمق في ذهن الشخص أنه كان في مكان وزمان خطأ حدث بسببها هذا النزوح أو اللجوء فإن هذا الغفران قد يسهل عليه عملية الاندماج، واللاجئ القادر على استشعار أنه يستطيع إعادة صياغة حياته لأنه يمتلك مواصفات شخصية معينة قادر على الاندماج أكثر من غيره، وبالتالي لو تعمقت عند اللاجئين فكرة " أنا قادر على المعيشة مهما كان زماني ومكاني "، فهذا مدخل لاندماج اجتماعي جيد (حباشنة،٢٠١٢)

وتدريجيا على اللاجئ أن يدخل في المجتمع المحلي المضيف بشكل محدود، بحيث يكون لديه اختلاط بعائلتين أو أشخاص معينين يعرفهم كأشخاص مرجعيين في حياته وينطلق من هذه النواة إلى المحيط ككل، كما يجب أن يعرف نفسه بأن هذه المرحلة مؤقتة ولن تبقى في هذا الإطار، وعليه أيضا أن لا يعود ويجتر الماضي فهو من الأشياء القاتلة والتي تعيق عملية التكيف والاندماج الاجتماعي، لذلك من المهم أن يعرف كيف يتعامل مع المعطيات الحالية الموجودة بين يديه، وبإمكانه أن يدعم نفسه بعدم التفكير كثيرا في المستقبل لأن ذلك لن ينجده بقدر ما سيشعره بالقلق(حباشنة، ٢٠١٢)

وإذا ما تناولنا توعية المجتمعات بهذا الخصوص فإن المجتمع الأردني مثلا ورغم كل الخطابات السلبية أو سلوكيات فردية تجاه اللاجئين، اعتاد على الهجرات، والمعنى الإنساني الأعم في العقل الأردني أن اللاجئين ضحايا أزمة وطنية ومعظمهم يتعامل ضمن هذا الإطار، لكن ذلك لا ينفي وجود عقول مغايرة وتنظر إلى موضوع اللجوء بشكل أناني، لكن المفهوم الأعم والأشمل أن السوريين ضحايا، والمجتمع الأردني مجتمع قومي يبعد الحسابات السياسية من منظوره

٣- الخطط والدراسات اللازمة لتسهيل عملية الاندماج

التخطيط والاستعداد الحكومي والمدني خطوة هامة لاحتواء أزمة اللجوء وتحويلها إلى استثمار اجتماعي واقتصادي

قبل الشروع بحل أي مشكلة فإن التخطيط الجيد يعتبر قطع الشوط الأول من الحل، وهذا الأمر يقع بالدرجة الاولى على عاتق مؤسسات الإحصاء والتوثيق والمراقبة الاجتماعية ومراكز الاستبيان، والتي من المفترض أن تنشئ غرفة عمليات لإدارة الأزمة الاجتماعية كأزمة اللجوء السوري، ومن الأهمية بمكان فهم تركيبة اللاجئين الاجتماعية وعددهم في الدولة وطرق دخولهم وماهية أوضاعهم الاقتصادية وحتى توجهاتهم السياسية، وكل ذلك يفضي إلى وضع السياسات المناسبة لحل الأزمة والتعامل معها بأفضل الطرق

وكما يشير د خالد خير الله فإنه قد يكون من الصعب اختيار عينة من اللاجئين والقياس عليها نظرا لتعدد الاختلافات بين اللاجئين أنفسهم وتنقلهم المستمر حتى داخل المخيم الواحد أو ما بين المخيمات، وقد يشكل استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS وخرائط جوجل لتحديد التجمعات الفرعية لهؤلاء اللاجئين حلا مثاليا لتحديد مواقعهم، وتطبيق هذا النهج سهل عندما يتعلق الأمر بدراسات تقييم الاحتياجات، كما يعد إنشاء نظام المعلومات الصحية HIS لمتابعة حالات معينة من

اللا جئين، هو الحل الأفضل لتجنب الازدواجية في الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى أن هذا النظام يسمح بإجراء دراسات المتابعة ودراسة الأتراب

وبغض النظر عن التصميم المستخدم للدراسة، أو الحاجة الحقيقية لأية دراسة تجرى بما يخص اللاجئين، فإنه يجب النظر إلى الفئة السكا نية المرجعية وعملية اختيار العينة وكيفية استخدام النظم المعلوماتية، كل هذه الأدوات يمكن أن تسهم في عملية وضع القاعدة الأساسية التي من شانها أن تمهد للعملية الرئيسية وهي الاندماج ، فهكذا خطط اجتماعية لا بد لها من دراسات ونظم وجمع بيانات مكثف لتبنى على أسس صحيحة تكفل الخروج بنتيجة إيجابية (خير الله، ٢٠١٤)

٤- الدعم الاقتصادي للاجئين وكفايتهم المادية

عند الحديث عن الاندماج يتبادر إلى الذهب مباشرة الانطلاق نحو المجتمع، لكن ذلك يكتمل الركن الأساسي الرئيس وهو الكفاية المادية وتأمين الدعم الاقتصادي والعمل للاجئ حتى يتمكن فيما بعد من الانطلاق نحو المجتمع، ويمكن أن يكون الاندماج الاقتصادي مدخلا للاندماج الاجتماعي

في الأردن

إن (الارتياح الاقتصادي) يدفع اللاجئ إلى الانطلاق في المجتمع المحيط، فالإنسان بطبعه يحب الاجتماع لكنه لن يستطيع تحقيق رغبته الاجتماعية دون أن يكون مكتفٍ معيشيا وهذا سيدفعه إلى الانكفاء والابتعاد عن مخالطة الآخرين، إما منشغلا بتأمين قوت يومه الذي يحصل عليه من وظيفة غير مستقرة أو من مساعدات الهيئات الإغاثية او المفوضية وهذا يشعره بالنقص الاجتماعي ويمنعه من التقدم تجاه الآخرين ومعاشرتهم (خزاعي،٢٠١٤)

ظل الأردن وفق رؤية د وسام دراوشة يستقبل عددا متزايدا من اللاجئين منذ العام ٢٠١١ بالرغم من محدودية الموارد الاقتصادية، فهناك مثلا ما نسبته ١٣% من اللاجئين المسجلين المستقرين في محافظة عمان حتى نهاية عام ٢٠١٤، بينما ينتشر بقيتهم في سائر أنحاء المحافظات الأخرى، مما يستدعي النظر في مفهوم الحرمان الوظيفي لدى اللاجئ السوري، خاصة وأنهم يعتبرون الشريحة الاكبر عددا من نسب اللاجئين إلى الأردن

ولابد من الإشارة هنا إلى أن ا لأثر الاقتصادي للوجود السوري في الأردن انعكس فورا على سوق العمل المحلي، الذي بدأ يستوعب أعدادا كبيرة من العاملين السوريين في مختلف المهن، خصوصا أن ما نسبته ٣٠% من السوريين الذين دخلوا الأردن بوصفهم لاجئين هم في سن العمل، وحسب تقديرات وزارة العمل الأردنية يعمل في الأردن حاليا ما بين ١٥٠-١٦٠ ألف سوري، يتركزون في مدن الشمال - إربد والمفرق والرمثا إضافة إلى العاصمة عمان - ويعمل السوريون (معظمهم بشكل غير قانوني) في مختلف المهن خاصة قطاع الإنشاءات غير المنظم، والمطاعم والمخابز ومتاجر بيع الأجهزة،

بشكل بات يهدد العمالة الأردنية على الرغم من امتهانهم المهن التي لا يقبل عليها الأردنيون، والتهديد الاقتصادي بات نتيجة أخيرة لخطاب الكراهية الذي تبنته عدد من وسائل الإعلام والتي أظهرت العمالة السورية بمظهر التهديد الاقتصادي على عيش الأردني، وهذا ما جعل عملية الاندماج الاجتماعي بالتالي عملية معقدة تحتاج إلى تفكيك صورة اللاجئ السوري في الخطابين الإعلامي والشعبي الأردنيين (عفيفي، ٢٠١٤)

في تركيا

تكفلت الحكومة التركية خلال الثلاث سنوات الأولى بما يقارب ٤٥ مليار دولار، بينما كانت المساعدات الدولية للنازحين السوريين في تركيا لا تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار، لكن تركيا ستتحمل ضيوفها مهما بلغت التكاليف (جول، ٢٠١٤)

إلا أن المشاكل التي تواجهها تركيا ليست في الجانب الاقتصادي والمبالغ المالية الكبيرة فقط، بل في الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية والأخلاقية والتعليمية وغيرها، فالمشكلة الأكبر هي في الجانب الإنساني المتعلق بالنازحين أولا، وبالمجتمع التركي ثانيا وما صدر عن منظمة العفو الدولية بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ ومفاده أن (قدرات الدولة التركية على استقبال اللاجئين إليها قد نفذت) يؤكد ذلك (جول، ٢٠١٤)

لا شك أن المجتمع التركي يواجه العددي من التحديات، ومن المهم أن تتناول المؤتمرات الدولية وغيرها التي تبحث في ملف اللاجئين حالهم في تركيا والواقع الاجتماعي للطرفين وأيضا التطرق إلى خطط الحكومة التركية التي يمكن ان تصب في محاولات الاستيعاب والدمج الاقتصادي للاجئين (جول، ٢٠١٤)

وهنا لابد من التنبه، بأنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الاقتصادي والسياسي، فالصورة الأنفة الذكر والتي تشكلت على مدى سنوات الأزمة السورية، حولت اللجوء واللاجئ إلى ورقة سياسية بامتياز واقتصادية في الوقت ذاته، يسعى الكثير من الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين إلى توظيفها في استراتيجياتهم التي يلعب الإعلام الاجتماعي أحد أهم أدواتها (الحسبان، ٢٠١٤)

٥- التمثيل القانوني (الحماية القانونية) للاجئين السوريين في البلد المضيف

الاندماج ليست عملية اجتماعية منعزلة عن باقي المؤثرات التي صاحبت أو ظهرت بعيد موجات اللجوء، فالتمثيل القانوني يسهل هذه العملية، وبما أن أزمة اللجوء ليست بالمسألة الطارئة على القانون الدولي بشكل عام، فإن الكثير من الدعوات الدولية جاءت لتؤكد على ضرورة تنظيم وقوننة الأزمات السياسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، في محاولة لتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر، ونتيجة لذلك ظهر القانون الدولي الإنساني، وكانت نتيجة ذلك شرعنة اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكولات الملحقة بها، التي لا تزال سارية المفعول (أبو عزام، ٢٠١٤)

أزمة اللاجئين السوريين هي واحدة من الحالات التي يطبق فيها قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فقد طرحت العديد من التحديات القانونية للدول المستضيفة والمجتمع الدولي ويجب التركيز هنا على أمور عدة منها؛ التغطية القانونية لحقوق اللاجئين في دول اللجوء، والإطار القانوني المنظم لمسألة اللجوء بشكل عام، كما يجب العروج إلى أماكن تواجد اللاجئين وتأثير ذلك على المجتمعات المحلية (أبو عزام، ٢٠١٤).

وفي هذا الإطار فإنه من الأهمية توفير فرص العمل للاجئ أو سد احتياجاته المعيشية، إلا أن تشغيل العمالة الأجنبية في الأردن مثلا دون الحصول على تصريح عمل يعد مخالفة للقانون، ورتبت المادة ١٢ من قانون العمل الأردني عقوبة الغرامة على صاحب العمل، ومنحت وزير العمل صلاحية تسفير العامل الأجنبي على نفقة صاحب العمل، وتثير مشكلة العمالة السورية تحديدا إشكاليات قانونية واقتصادية واجتماعية، فاللاجئ لا يستطيع العمل ضمن اختصاصه الذي كان يمتهنه في بلاده دون تصريح عمل والذي يصعب الحصول عليه غالبا في الوظائف التي تشهد إقبالا من الأردنيين، لذلك فإن العائق الاقتصادي عامل رئيسي يسهم في تأخير عملية الاندماج أو انعدامها (خصاونة، ٢٠١٤)

٦- تكافل المجتمع والدولة (الحكومة) لمواجهة الأزمة

لا بد من خلق تشاركية بين الدولة والمجتمع في حل الأزمات الاجتماعية تحديدا كاللجوء السوري، وبدون هذا التكافل يغدو تعدد الأطراف والفوضى واضحة على الساحة، وتضيع البوصلة ويفقد الحل

في تركيا

بعد شهرين من انطلاق الثورة السورية، بدأت موجات اللاجئين السوريين بالتوجه إلى تركيا بدأ رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان يتحدث عن أوصاف إسلامية مثل المهاجرين والأنصار في كلامه عن اللاجئين، وأصدر عدد من الجهات الأكاديمية توصيات للشعب التركي بخصوص التهيئة النفسية في حال تم صدور قرار بتوطين قرابة مليون سوري لجأوا إلى سوريات والمراقب لوسائل التواصل الاجتماعي يلمح ترحيب المجتمع التركي لهذا التوطين، على غرار الدول الأوروبية

وانطلاقة من هذه التهيئة عملت عدد من المؤسسات التركية على المبادرة بجذب الطرفين، فشركات الاتصال مثلا بدأت باستحداث آلية الرد باللغة السورية، وعمدت شركات الطيران وطواقم المطارات التركية للبدء بدورات تعليم اللغة العربية لتسهيل التعامل مستقبلا مع السوريين، وهذا نموذج واحد من الأمثلة الكثيرة التي شهدتها الساحة التركية

في الأردن

وعلى العكس من ذلك؛ لم تشهد السياسة الأردنية ملمحا واضحا من هذا التكافل واقتصرت المبادرات تجاه اللاجئين على الجهات الفردية أو الجماعية بنطاق ضيق، وحتى وسائل الإعلام

الاجتماعي اقتصرت على بعض الدعوات الايجابية الخجولة، ومرد ذلك كله إلى الوضع الاقتصادي أولا المتحكم الرئيس بازمة اللجوء السوري

النتائج

١- الاندماج عملية تحتاج إلى وقت لأنها حالة اللجوء تكون مفاجئة
٢- عزلة اللاجئ السوري نفسه عن المجتمع المضيف تمنع الاندماج
٣- العوامل التي تساعد على نجاح عملية الإدماج الاجتماعي للاجئين السوريين هي :
أولا - تشابه العادات والتقاليد يساعد في عملية الاندماج
ثانيا - الدعم النفسي للاجئين و دعم اللاجئ لنفسه
ثالثا - الخطط والدراسات اللازمة لتسهيل عملية الاندماج
رابعا- الدعم الاقتصادي للاجئين وكفايتهم المادية
خامسا - التمثيل القانوني (الحماية القانونية) للاجئين السوريين في البلد المضيف
سادسا - تكافل المجتمع والدولة (الحكومة) لمواجهة الأزمة

التوصيات

- الحاجة الآن ملحة لإبرام اتفاقية دولية تضم عددا من الأطراف من بينها منظمات إغاثة دولية تعنى باللاجئين السوريين، الأمر الذي سيساهم في إعادة تقديم المعونة للأسر الأردنية، وهذا يستلزم أن تقدم هذه المنظمات مساعدات ترتقي بالمستوى المعيشي للاجئين وليس فقط أن تخفف العبء عن مؤسسات الدولة أو موازنتها

- المرجعية الواحدة مهمة أيضا في أولى خطوات تقليص خطاب الكراهية الشعبية، فتحديد هذه المرجعية كهيئة خيرية أو منظمة مجتمع مدني يعمل على حصر العملية الإغاثية ومنع تشعبها في أيدي الجمعيات الكثيرة، وهذا ينظم عمليات التوزيع ويجعل من الممكن العودة والنظر إلى الفئات الفقيرة من جهة ومنع عشوائية التوزيع وتحيزها

- اتخاذ اجراءات سريعة لتنظيم العمالة السورية وحيثيات تشغيلها في تركيا والأردن على حد سواء ومحاولة توجيهها نحو الأعمال التي لا تشهد إقبالا من العمالة الأردنية، يمكن أن يسهم في تخفيف حدة الخطاب السلبي تجاه الشريحة السورية، على الرغم من أن توجه السوريين إلى أعمال ينافسون عليها العمالة الأردنية قد لا يبدو ظاهرة،

- تفعيل دور الإعلام في توعية الرأي العام وتحقيق التوازن والعدالة في وصف الحالة الاقتصادية للعمالة السورية،

- استحداث مشاريع تشغيلية تنموية في مناطق الشمال مثلا حلا مطروحا يخفف العبء عن العواصم والمدن الكبرى التي استقطبت غالبية اللاجئين

- استحداث جهة مسؤولة دائمة عن إدارة الأزمات أو الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لهذه الأزمة الامر الذي يجعل تراكم الخبرات عاملاًمساعداً يمكن الدولة من التخلص من العمل الموسمي المفاجئ، وتكون مستعدة للتعامل مع أي ازمات قد تحدث مستقبلا وهذا الأمر يتزامن مع معالجة المشكلات الاجتماعية المحلية التي انتشرت في مناطق إيواء اللاجئين السوريين وتوعية المجتمع بكيفية التعامل مع هذه الصدمة الاجتماعية إن صح التعبيرويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إقامة مراكز الدعم النفسي والصحة النفسية

الخلاصة

إن مجتمعات اللاجئين السوريين في الأردن وفي دول الجوارتحتاج إلى فهم أكثرعمقامن منظور حقوق الإنسان، ومن المنظور الثقافي، أي فهم الآثار النفسية والثقافية على الهوية، وعلى نوعية الحياة، والطريقة التي يتشكل فيها جيل جديد في المخيمات والمناطق العشوائية السكنية داخل المدن والقرى، وتأثيرذلك على نمط الحياة والسلوك والثقافة وغيرذلك من الأمور التي قد تتأثر بهذا الاندماج

أهم ما يمكن استخلاصه بهذا الصدد أنه يجب التعامل بموضوعية وعدم التفاعل العشوائي والمتسرع مع أجهزة الرأي العام، بل سرعة نشر الحقائق اللازمة لخلق مناخ صحي يحتوي آثار الأزمة ويعمل على تخفيفها كما أشارت الدراسات إلى أهمية الدور الإعلامي في حماية النظام الداخلي وفق الأزمات ولا سيما الأزمات ذات البعد الاجتماعي وذلك من خلال إيجاد المناخ والوعي وبحيث يوظف الإعلام من أجل أن يعبرعن طموحات وآمال أفراد المجتمع، وأن يكون الإعلام موجهالمجتمع الأزمة بمعنى أن يكون كما يريد قادة المجتمع

بالرغم من الآثار والتحديات بما يتعلق بالحالة الاجتماعية والأثر المجتمعي للأزمة واللاجئين، فقدولد اللجوء المفاجئ وبأعداد كبيرة صعوبة في تقبل المجتمعات المستضيفة لهذا التغيير، نتيجة التغير السريع في التركيبة المجتمعية، ويمكن ملاحظة تركيز معظم الدراسات والأوراق التي تم إعدادها عن هذه المسألة على الأثر السلبي للاجئين، من دون الإتيان على ذكر الآثار الإيجابية أو سبل التعاون بين المجتمعات المستضيفة واللاجئين أنفسهم لتنمية مجتمعاتهم، إذ أن أي عملية تنمية مدعومة بمنح خارجية أو مشاريع حكومية أو حتى مشاريع تجارية إنتاجية من السكان أنفسهم، تعمل كمسرع ومحفز للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي تحديداللاندماج، والتي تعتبر نتائجها دائمة حتى عند انتهاء الأزمة السورية وعودة اللاجئين

المصادر والمراجع

-أبو الحمام، عزام، الإعلام والمجتمع، عمان، أسامة، ٢٠١١

- Athur etal, REFUGEES, FOOD SECURITY, AND RESILIENCE IN HOST COMMUNITIES: TRANSITIONING , Adis Ababa, international nutrition inst , 2014

- الجبور، سناء، الإعلام الاجتماعي، عمان، أسامة، ٢٠١٠
- الجرباوي وآخرون، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، عمان، ٢٠٠٣
- الدليمي، حميد، علم اجتماع الإعلام رؤية سوسيولوجية مستقبلية، عمان، الشروق، ٢٠٠٢
- المغلس، هاني، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية،مجلد١، عدد٤، ٢٠١٣
بن بلقاسم، نور الدين، أعمال الندوة العلمية الدولية، الإدماج والاندماج- الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، ٢٠١٤
- خضور، أديب، الإعلام والأزمات، الجزائر، الأيام، ١٩٩٩
- Daniela etal, Global Turkey in Europe II: Energy, Migration, Civil Society and Citizenship ,Rome, international issues, 2014
- Federici etal, Turkey and Syrian Refugees: The Limits of Hospitality, Anqara, brokenger institute, 2013
أحمد صلال، اللاجئون السوريون في تركيا: لن نكن عالة ونريد العمل بشرف،٢٠١٤، على الموقع الالكتروني:
. https://orient-newsnet/?page=news_show&id=80535
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إحصائيات، ٢٠١٤، على الموقع الإلكتروني:
. http://wwwunhcr-arabicorg/cgi-bin/texis/vtx/home
التكيف الاجتماعي، موسوعة مقاتل الصحراء، ٢٠١٣، على الموقع الالكتروني:
. http://wwwmoqatelcom/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocAccom/sec01doc_cvthtm
ردينة العطي، المؤثرات الاجتماعية للأزمة السورية على المجتمع الأردني، ٢٠١٤، على الموقع الالكتروني:
. http://wwwjornewscom/indexphp?option=com_categoryblock&view=article&Itemid=58&id=41180
سالوجا وكيرسكي، هل تستطيع تركيا دمج المهاجرين السوريين؟، ٢ مايو ٢٠١٤، على الموقع الالكتروني:
. http://wwwmajallacom/arb/2014/05/article55250955
معاذ فريحات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص، ١٣ آذار ٢٠١٥، على الموقع الالكتروني:
. http://governancearijnet/blog/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/161
مايند ويتس، التكيف تعريفه، أبعاده، ومظاهره، ٢٢ مايو، ٢٠١٣، على الموقع الالكتروني:
http://mindwitscom/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8E%D9%83%D9%8E%D9%8A%D9%8F%D9%91%D9%81-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%87-
. /%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D9%88-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%87
جيلان يغينسو، اللاجئون السوريون في تركيا يحصلون على بطاقات هوية، ٢ كانون الثاني ٢٠١٥، على الموقع الالكتروني :
http://aawsatcom/home/article/256641/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

يوسف الشريف، دراسة تركية تدعو إلى الاستعداد نفسيا لاحتمال توطين السوريين، ٢٠١٤/١٢/٢٣، على الموقع الالكتروني:

. http://orient-newsnet/indexphp?page=news_show&id=83692

الأشخاص الذين تمت مقابلتهم " في الفترة ما بين ٨-١٢/ ٢٠١٤/١٢

- د خالد خير الله / قسم الصحة العامة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٤
- د زينب النابلسي/ كلية الاعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، ٢٠١٤
- د وسام دراوشة/ كلية علوم التأهيل، الجامعة الأردنية، ٢٠١٤
- صدام أبو عزام/ مدير مركز الدراسات التشريعية، ٢٠١٤
- محمد زاهد جول/ محلل سياسي تركي، ٢٠١٤
- سوسن عفيفي/ مركز الفينيق للدراسات، ٢٠١٤
- أد عبدالحكيم الحسبان/ قسم الأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، ٢٠١٤
- د حسين خزاعي/ أستاذ علم الاجتماع، ٢٠١٤
- د محمد الحباشنة/ أستاذ علم النفس، في مقابلة صحفية خاصة لمعهد الإعلام الأردني تم في ٢٠١٥/١/١